

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله الذي جعل من أصول الشريعة ، إقامة الدين وعدم التفرق فيه ،
ووصي بذلك الأنبياء السابقين قائلًا : " أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه " ،
(الشوري : ١٣) ، وصلّ اللهم وسلم علي من وحد هذه الأمة ، وجمع كلمتها ،
ووحد رايها ، رحمة الله للعالمين ، سيدنا محمد ، وعلي آله ، وأصحابه ، ومن
تبعهم ، وسلك طريقهم إلي يوم الدين .

ويعد

فهذه هي الطبعة الثالثة من كتاب " دراسات في علوم الحديث " الذي صدرت
منه الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - الموافقة سنة ١٩٨٦ م . ولم نضف إلي تلك
الطبعة إلا فصلاً جديداً بعنوان : " ضوابط فقه السنة " ، لما رأينا من حاجة طلاب
الشريعة بصفة عامة ، وطلاب الحديث بصفة خاصة إلي فقه السنة فقها قائما علي
أسس وضوابط تعصمهم من الزلل والشطط ، والفرقة والإختلاف .

إنه لا تزال تلك الصورة التي حدثت في قريتنا (كفر شيبين - قليوبية) ، منذ
أكثر من ثلاثين عاما ماثلة في ذهني حتي الآن . فقد حدث أن أحد علماء القرية
وهو الشيخ إبراهيم البلاط رحمه الله تعالى ، وهو حنفي المذهب ، خطب الجمعة
وصلي دون أن يجهر بالبسملة ، حسب مدارس في المذهب الحنفي ، فإذا بأحد
العلماء الذين درسوا المذهب الشافعي يدفع المصلين بكلتا يديه قائلاً : الصلاة
بطلت !! الصلاة بطلت !! .

واتقسم جمهور المصلين إلي فريقين ، مؤيد لهذا ومعارض لذلك !! .

فهل كان يحدث ذلك من الإمام الشافعي إذا صلي وراء أبي حنيفة ؟!

إن خلافات كثيرة - علي غرار هذه الصورة - أجدها بين الناشئة من شبابنا وهي
خلافات تفرق الأمة ، وتبده طاقتها ، وتجعلها شيعا وأحزابا ، و « كل حزب بما
لديهم فرحون » !! (الروم : ٣٢) .

إن المغالاة في الخلاف ، والتعصب لرأي دليله ظني لا قطعي ، تعصبا يصل إلي
حد التفرق ، والظعن في عقائد المسلمين ، أمر بغيض إلي النفس ، كرهه إلي
القلب ؛ لأنه يحقق غاية أعداء الإسلام من هذا التفرق ، قال سبحانه وتعالى :
« إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » (الأتعام : ١٥٩) .

العاطفة الدينية عند الناشئة من شبابنا - وبخاصة المتشددين منهم - عاطفة

متأججة لانتشك في إخلاصها ، لكن الذي نلقت النظر إليه ، ونؤكد عليه ، أن هذه العاطفة محتاج إلي ضوابط مرعية ، والتي كوابح فقهية ، حتى لاتكبر الصفات ، ونصغر الكبائر ، بل لجعل كل أمر بحسبه .

لقد غالي بعض المتشددين من الناشئة في أمور في الفروع الفقهية المبنية علي نصوص شرعية ظنية الثبوت أو ظنية الدلالة ، أو هما معاً . هذه الفروع الفقهية نجد كثيراً منها - عند الدراسة والتحصيل - فيها قولان أو أكثر في الفقه الإسلامي ، بل نجد للصحابة أنفسهم ، في بعض هذه المسائل ، أكثر من قول في المسألة الواحدة . وقد بينا طرفاً من ذلك في كتابنا : " رخص ابن عباس ومفرداته " . ولكل قول أدلته ، وهناك راجح ومرجوح .

إن بحثنا هذا يؤكد علي فقه السنة فقها جيداً بحيث يميز المرء بين الأحاديث الصحيحة وغيرها من الأحاديث الضعيفة ، أو الموضوعية . ويؤكد أيضاً أنه ليس كل حديث صحيح يقال لكل الناس ، فإن بعض الأحاديث الصحيحة قد تكون فتنة لبعضهم . نعم ، ليس في ديننا أسرار كهنوتية ، ولكننا أمرنا أن نخاطب الناس علي قدر عقولهم ، وقد أثر عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قوله : " ما أنت محدث قوما حديثاً لاتبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة " وقد ضربنا لذلك الأمثال .

وقد أكدنا في بحثنا هذا علي « فقه الأولويات » ، وهو أمر في غاية الأهمية ، فقد علمنا رسول الله - صلي الله عليه وسلم - كما جاء في حديث أبي هريرة ، أن هناك أعلي ، وهناك أدني ، ففي الحديث : " الإيمان بضع وسبعون ، أو بضع وستون شعبة ، فأفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذي عن الطريق (١) .

وفقه الأولويات هذا ينطبق علي القرآن ، والسنة ، والدعوة ، والأمور المشروعة ، والمحرمة ، فبأي الأمور نبدأ علماً وعملاً ؟ وأيها تؤخر علماً وعملاً ؟ وهل يجوز شرعاً أن أَدعو شخصاً إلي إقامة سنة وهو تارك للفرض ؟ أو أَدعوه إلي سنة غير مؤكدة وهو تارك للسنة المؤكدة !؟

إن الشريعة أكدت علي فقه الأولويات هذا ، وفي الوقت ذاته حذرت من التقصير والتفريط من جانب ، ومن الغلو والافراط من جانب آخر .

لقد بينا في بحثنا هذا ، أن السنة كما أنها تبين القرآن ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، فكذلك السنة مع السنة ، والقرآن مع السنة . فإن بعض

(١) رواه مسلم في : كتاب الإيمان ، باب عدد شعب الإيمان ، حديث رقم ٥٤ ، (مع شرح النووي :

الأحاديث بتقيد البعض الآخر ، أو يخصص عامة ، أو يوضح مشكله . وكذلك نصوص القرآن قد تبين مبهم السنة أو مشكلها .

وقد وضع العلماء مرجحات كثيرة ، إذا بدا تعارض موهوم ، بين الأحاديث الصحيحة ، وقد اكتفينا في فقه السنة بتلك المراتب الخمس :

- ١- جمع الأحاديث في الموضوع الواحد . ٢- والترجيح بينها .
 - ٣- وأحاديث وقائع الحال والظروف الخاصة .
 - ٤- والأحاديث صحيحة الإسناد مضطربة المتن . ٥- والأحاديث الناسخة والمنسوخة .
- وضربنا لكل مرتبة مثالا أو أكثر .

وقد ناقشنا في هذا البحث بعض المسائل التي ينظر إليها بعض الناشئة أو الدعاة من منظور واحد ، وبيننا - في ضوء أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجه الحق الذي نرتضيه ، غير متعصبين لمذهب فقهي معين ، أو جماعة معينة . فهل يجهر بالبسملة أو لا يجهر بها ؟ وهل نقنت في الفجر أو لاتقنت ؟ وما هو الفرق بين " الهم العابر " و " الهم العازم " ؟ وبأيهما نؤاخذ ؟ ولماذا ؟ وهل يجوز هجران المسلم فوق ثلاث ليال ؟ وهل يرقى هذا الجواز إلي الوجوب أحيانا ؟ وما الدليل من السنة علي ذلك ؟ وهل تحمل الأحاديث المطلقة في النهي عن إسبال الإزار علي التقيد منها ؟ أم لا تحمل لأن الحكم مختلف والسبب مختلف كما يقول بعض العلماء المعاصرين ؟ وما الدليل الشرعي لهذا أو ذاك ؟ وهل يحرم علي المرأة النظر إلي الرجال للحاجة وعند أمن الفتنة ، وإنعدام الشهوة ؟ أم يجوز ذلك ؟ وما قصة منع التكبير في أيام مني والتشريق عقيب الفرائض في السعودية ؟

إن هذا وغيره من الأسئلة يجيب عنها هذا البحث مسترشدين بأراء علمائنا من السلف الصالح قاصدين وجه الله ، مبتغين مرضاته ، ورضوانه ، وفي ترجيحنا للأراء نقول ماقاله أئمتنا من قبل: رأبي صواب يحتمل الخطأ ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب .

إن بحثنا هذا يؤكد علي قضية الضوابط والحدود ، لتتضح معالم الطريق ، فلا تختلط علينا السبل ، ولاتلتبس الطرق ، فهو معلم من معالم الطريق ، وخطوة علي الدرب ، وبالله التوفيق والعصمة ، وله الفضل - كل الفضل - والمنة .

الفقير إلي عفو ربه

د. إسماعيل سالم عبدالعال

قسم الشريعة - كلية دار العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الطبعة الأولى

الحمد لله الذي أنزل الكتاب نورا وهدى للمتقين ، وبعث محمداً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - رحمة للعالمين ، وحجة علي الخلق أجمعين ، { يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ، ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين }^(١) . وصل اللهم - علي من آتيتك الحكمة وفصل الخطاب : { ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً }^(٢) .

وبعد :

فهذا كتاب " دراسات في علوم الحديث " وضعناه لما للسنة المطهرة من أهمية بالغة ، إذ هي المصدر الثاني في التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم ، وكل ما صح عن رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وجب علي المسلمين الأخذ به ، والعمل علي نهجه بنص الكتاب الحكيم قال تعالى : { وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا }^(٣) بل إن القرآن الكريم علق الإيمان ، بأمور ثلاثة :

- التحاكم إلي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في كل أمر .
 - عدم الحرج والضيق النفسي بهذا التحاكم .
 - الرضى والتسليم بقضائه وحكمه - صلى الله عليه وآله وسلم .
- وقد جاء هذا في قوله - عز وجل - { فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك فيما

(١) سورة الجمعة : ٢/٦٢

(٢) سورة البقرة : ٢/٢٦٩ من الآية ٢٦٩

(٣) سورة الحشر : ٥٩ / جزء من الآية ٧

شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت وسلموا تسليماً { (١) } .
 والتحاكم إلي رسول الله - صلي الله عليه وآله وسلم - يكون بطاعته في حياته
 واتباع سنته بعد مماته . { قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله } { (٢) } و { من
 يطع الرسول فقد أطاع الله } { (٣) } .

أما الذين لا يتحاكمون إلي السنة الثابتة ، ويشيرون حولها الشبهات ، محتجين
 برفع راية القرآن والتمسك به وحده ، باعتباره تبياناً لكل شيء فإنهم - في
 الحقيقة - يريدون خفض الرايتين معاً . راية القرآن والسنة ، ولن يكون ذلك إن شاء
 الله تعالى : { والله غالب علي أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون } { (٤) } .

وقد غفل هؤلاء عن أنه - صلي الله تعالى عليه وآله وسلم - مبين للقرآن بنص
 القرآن : { وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون } { (٥) } وأن
 الله تعالى قد أتاه الكتاب ومثله معه كما جاء بحلي لسانه - صلي الله تعالى
 عليه وآله وسلم { (٦) } .

ومن اللازم لدارس الشريعة الإسلامية أن يكون علي دراية كبيرة بمنزلة السنة ،
 ومكانتها ، وحجيتها ، وتدوينها ، وما بذله العلماء البررة من جهود للعناية بها ،
 وما تشعب منها من علوم ، بعض هذه العلوم ، كعلم رجال الحديث وعلم الجرح
 والتعديل . لا مثيل له في أمة من الأمم ، فالاستناد من خصائص هذه الأمة المسلمة
 ولم يوجد قبل هذه الأمة " أمة من الأمم يمكنها أن تسند عن نبيها إسناداً متصلاً
 غير هذه الأمة " كما يقول الحافظ ابن كثير { (٧) } . وتلك مفخرة للمعتزين بدينهم ،
 المتمسكين بعقيدتهم ، وسنة نبيهم - صلي الله تعالى عليه وآله وسلم - .

(٢) سورة آل عمران : ٣١/٣

(١) سورة النساء : ٦٥/٤

(٤) سورة يوسف : ١٢ / جزء من الآية ٢١

(٣) سورة النساء : ٤ / جزء من الآية ٨٠

(٦) انظر نص الحديث ص ٢٢

(٥) سورة النحل : ٤٤ / ١٦

(٧) الاختصار علوم الحديث : ١٥٩ .

هذا ، وقد تناولنا موضوعات كتابنا هذا في تمهيد وستة فصول :
 خصصنا التمهيد للتعريف ببعض المصطلحات كالسنة والحديث والخبر والأثر
 والسند والمتن والحديث القدسي وذكرنا أمثلة توضيحية لما نقول .
 وفي الفصل الأول عرضنا حجية السنة ومنزلتها التشريعية ، وفندنا الشبهات
 المثارة حول السنة والعمل بها .

أما الفصل الثاني فقد عرضنا فيه ضوابط فقه السنة كما بينا في المقدمة
 السابقة .

وفي الفصل الثالث تناولنا تدوين السنة في عهده - صلي الله تعالى عليه
 وآله وسلم - وفي عهد الخلفاء الراشدين وعصر التابعين وتابعيهم . وذكرنا -
 كذلك - بعض ما دون من صحف في عصر النبوة . كصحيفة النبي - صلي الله
 تعالى عليه وآله وسلم - والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو والصحيفة
 الصحيحة لهمام بن منبه .

وجاء الفصل الرابع لبحث علوم الحديث رواية وعرضنا منها : علم غريب
 الحديث ، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه ، ومشكل الحديث ، مع ضرب الأمثال لكل
 منها .

وفي الفصل الرابع عرضنا علوم الحديث دراية : علم مصطلح الحديث ، وعلم
 علل الحديث ، وعلم رجال الحديث ، وعلم الجرح والتعديل . لكننا وقفنا طويلاً أمام
 علم مصطلح الحديث باعتباره من أجل علوم الحديث وأعظمها أهمية في توثيق
 السنة .

وتناولنا في علم مصطلح الحديث بعد التعريف به - شروط الراوي عند التحمل ،
 وشروطه عند الأداء ، وطرق نقل الحديث وتحمله ، وأنواع الحديث ، وأقسامه من
 حيث الصحة والضعف ، وتناولنا - كذلك - الموضوع وأسبابه وعلامات وضعه ،
 والأنواع التي تشترك في الصحيح والحسن والضعيف .

أما علم علل الحديث فقد عرفنا به ، وذكرنا له أمثلة توضح حقيقته والمراد منه .

وفي علم رجال الحديث عرضنا طبقات الرواة ومعرفة الصحابة والتابعين والمخضرمين والفقهاء السبعة وتقسيمات بعض العلماء لهذه الطبقات ، وغير ذلك مما يتعلق بهذا العلم .

اما علم الجرح والتعديل فقد بينا أهميته وكيفية إثبات العدالة والجرح ، ومعرفة ضبط الراوي ، واجتماع الجرح والتعديل وأسباب الجرح ، واصطلاحات الجرح والتعديل وغير ذلك مما له صلة وثيقة بهذا العلم الذي تفرّد به أمتنا الإسلامية .

وفي الفصل السادس عرفنا بأهم كتّاب الحديث وأصحابها ، ودرجتها من الصحة ، وعدد أحاديثها ، وأهم شروحيها ، واكتفينا بذكر ثمانية كتب منها ، وهي:

- ١- مرطأ الإمام مالك .
- ٢- ومسند الإمام أحمد بن حنبل .
- ٣- وصحيح البخاري .
- ٤- وصحيح مسلم .
- ٥- وسنن النسائي .
- ٦- وسنن أبي داود .
- ٧- وجامع الترمذي .
- ٨- وسنن ابن ماجه .

والله أسأل أن يكتب لهذه الدراسة القبول ، وأن ينفع بها ، ويجعلها في ميزان حسناتنا ، وأن يغفر لي تقصيري [وما توفيقى إلا باللّٰه عليه توكلت وإليه أنيب] .

دكتور
إسماعيل سالم عبد العال

ذو القعدة سنة ١٤٠٦ هـ
يونيو سنة ١٩٨٦ م .

تمهيد

التعريف بالسنة والحديث واصطلاحات أخرى

السنة في اللغة

هي الطريقة أو السيرة حسنة كانت أو قبيحة^(١) . وعلي هذا المعني جاء قوله - صلي الله عليه وسلم - : " من سن في الإسلام سنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ، ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء " ^(٢) .

السنة في الشرع :

إذا أضيفت السنة إلي رسول الله - صلي الله عليه وسلم - لفظاً أو دلالة فإنها تعني طريقته ونهجه - صلي الله عليه وسلم - كما جاء في حديث أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - : "من رغب عن سنتي فليس مني" ^(٣) وقد يشعر المرء أن السنة بهذا المعني قد تعني الجانب العملي فقط في حياة رسول الله - صلي الله عليه وسلم - وهو ملحظ دقيق ذكره العلماء من قبل^(٤) وخصوا (الحديث) بما أضيف إلي النبي - صلي الله عليه وسلم - من قول فقط . ولكن جمهور العلماء علي تساويهما في الدلالة ، أو تقاربهما علي الأقل . (فعل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول - صلوات الله عليه - يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة ، وهل موضوع الحديث

(١) انظر : مادة سنن في : لسان العرب لابن منظور : ١٧ / ٨٩ . الطبعة المصورة عن مطبعة بولاق .

(٢) رواه مسلم في كتاب : الزكاة حديث رقم ٧١ وفي كتاب العلم حديث ١٤ .

(٣) رواه مسلم .

(٤) انظر : شرح التلويح علي التوضيح للفتاوازي المتوفي سنة ٧٩٣ هـ ٢ / ٢ طبعة صبيح

وأولاده . وتوجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري : ٣ طبعة المدينة المنورة .

يغايير موضوع السنة . ألا يدور كلاهما حول محور واحد ؟ ألا ينتهيان أخيرا إلي النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله وفي أعماله المؤيدة لأقواله ؟ (١) .

فإذا أطلق لفظ السنة فإنه ينصرف إلي سنته - صلي الله عليه وسلم - القولية والفعلية بالمعني العام الذي يشمل كل فعل وكل قول ، أو بالمعني الخاص الذي يتناول النواقل من العبادات مؤكدة كانت أو غير مؤكدة ، يومية أو غير يومية .

وقد يطلق لفظ السنة في مقابلة البدعة كما قال الإمام الشاطبي : (يقال فلان علي سنة إذا عمل علي وفق ما عمل عليه النبي - صلي الله عليه وسلم - ويقال فلان علي بدعة إذا عمل علي خلاف ذلك) (٢) .

وقد يتناول لفظ السنة كذلك - عمل الصحابة - رضي الله عنهم - (وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد ، لكونه اتباعا لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا أو اجتهادا مجتمعاً عليه منهم ، أو من خلفائهم) .

قال الشاطبي : (ويدل علي هذا الإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين) (٣)) (٤) .

ولتعدد هذه الاطلاقات اختلف العلماء في قولهم (من السنة كذا) فقد يحمل هذا القول علي سنة رسول الله - صلي الله عليه وسلم - وقد يكون المراد سنة السلف الصالح وهم الصحابة رضوان الله عليهم (٥) .

-
- (١) علوم الحديث ومصطلحه للدكتور : صبحي الصالح : ٩ الطبعة الرابعة عشر بيروت .
 (٢) الموافقات للإمام الشاطبي (إبراهيم بن موسى المتوفي سنة ٢٩٠ هـ) : ٤/٤ بشرح الشيخ عبد الله دراز طبعة دار الفكر العربي .
 (٣) رواه الترمذي في كتاب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة حديث رقم ٢٦٧٦ ، ورواه أبو داود كذلك .
 (٤) انظر : الموافقات للشاطبي : ٤ / ٦٠٤ .
 (٥) انظر : توثيق السنة في القرن الثاني الهجري لزميلنا الدكتور / رفعت فوزي : ١٤ طبعة المطبعة العربية الحديثة الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م وقد كانت عبارته : (وقد يكون مقصودا به من بعده من السلف الصالح رضوان الله عليهم ، وخاصة الصحابة) .

وقد اهتم الدارسون للعلوم الإسلامية ببيان معناها الذي يناسب فقهم وعلمهم ، ولاحظ كل منهم غاية فنه فتغياها : فعلماء أصول الفقه عنوا بالسنة من حيث دلالتها علي تأسيس القواعد ، وتقرير أصول الأحكام ، والتشريعات التي سنها رسول الله - صلي الله عليه وسلم - فاهتموا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تصلح دليلا لحكم شرعي . وعلماء الفقه عنوا بالسنة من حيث دلالتها علي حكم الشرع علي أفعال العباد وجوبا أو حرمة ، أو إباحة أو غير ذلك . وقد تطلق السنة عندهم علي مايقابل البدعة^(١).

وعلماء الحديث عنوا بالسنة من حيث دلالتها علي هدايته وقدرته صلي الله عليه وسلم باعتباره الأسوة الحسنة ، فعرفوا السنة بأنها كل ما أثر عن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء كان قبل البعثة أو بعدها ، أثبت حكما شرعيا أم لا^(٢).

هذه التعريفات ليست من قبيل الاختلاف في الحقيقة كما يتوهم بعضهم بل هي من قبيل (اختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات) كما يقول الشيخ طاهر الجزائري^(٣).

الحديث :

في اللغة الخبر ، والجديد^(٤) وعلي هذا المعني جاء قوله تعالي (هل آتاك حديث موسى)^(٥) أي خبر موسى . وقوله سبحانه : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي : ٦١ مطبعة المدني

١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م .

(٢) المصدر السابق : ٥٩ ، ٦١ .

(٣) توجيه النظر : ٢ .

(٤) مختار الصحاح للرازي : مادة حدث : ١٢٥ الطبعة التاسعة ١٩٦٧ القاهرة ولسان العرب : ٢

٤٣٦ - ٤٣٩ .

(٥) سورة النازعات : ٧٩ / ١٥ ، وسورة طه ٢٠ / ٩ .

إلا استعمره وشم يلعبون (١) أي جديد ، وقد وردت آيات في القرآن الكريم استعمل فيها لفظ (الحديث) مراداً به القرآن نفسه كقوله تعالى : (فلعلك باخع نفسك علي آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً) (٢) وقوله عز وجل : (فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين) (٣) .

وفي الشرع : خصصه بعضهم بأقواله - صلي الله عليه وسلم - فقط ولكنه عند جمهور العلماء مرادف للسنة كما سبق أن قررنا يشمل قوله وفعله وتقريره صلي الله عليه وسلم .

الخبر والأثر :

فأما الخبر فهو مرادف للحديث عند كثير من العلماء . لأن حديث رسول الله - صلي الله عليه وسلم - ليس إلا خبراً رفع إليه وحاول بعض العلماء التفرقة بينهما فخص الحديث بما جاء عن النبي - صلي الله عليه وسلم - والخبر بما جاء عن غيره ، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة مُحدث ، وبالتواريخ ونحوها إخباري (٤) ويرى الشيخ طاهر الجزائري (أن الخبر أعم لأنه يطلق علي المرفوع والموقوف ، فيشمل ما أضيف إلي الصحابة والتابعين وعليه يسمي كل حديث خيراً ، ولا يسمي كل خير حديثاً) (٥) .

وأما الأثر فهو كما يقول السيوطي (٦) من (أثرت الحديث بمعني رويته ويسمي المحدث أثرياً) وجمهور العلماء يري أنه مرادف للسنة والخبر والحديث ، وأنه يطلق

(١) سورة الأنبياء : ٢١ / ٢ .

(٢) سورة الكهف : ١٨ / ٦ .

(٣) سورة الطور : ٥٢ / ٣٤ .

(٤) تدريب الراوي للسيوطي : ٤٢ تحقيق الاستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف - الطبعة الثانية

١٣٨٥ - ١٩٦٦

(٥) توجيه النظر : ٣ .

(٦) تدريب الراوي : ٤٣ / ١ .

علي المرفوع إلي النبي صلي الله عليه وسلم ، وعلي الموقوف علي الصحابي ، قال الإمام النووي (وعند المحدثين كل هذا يسمى أثراً)^(١) وإلي ذلك ذهب ابن الصلاح في مقدمته من قبل^(٢) .

ولنضرب أمثلة لسنته - صلي الله عليه وسلم - بعد أن بينا تساوي تلك المصطلحات (السنة - الحديث - الخبر - الأثر) عند جمهور العلماء .

فأما السنة القولية - وهي أكثر السنة - فهي أحاديثه التي قالها في مختلف المناسبات ؛ جداً أو هزلاً ، تشريعاً أو غير تشريع كقوله - صلي الله عليه وسلم - الذي رواه البخاري^(٣) عن أبي هريرة : (لا تحاسد إلا في اثنتين ، رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل والنهار ، يقول لو أوتيت مثل ما أوتي لفعلت كما يفعل ، ورجل آتاه الله مالاً ينفقه في حقه ، فيقول : لو أوتيت مثل ما أوتي لفعلت كما يفعل) . وقوله صلي الله عليه وسلم فيما يرويه أسامة بن زيد : (لا يرث المؤمن الكافر ، ولا يرث الكافر المؤمن)^(٤) .

وأما السنة الفعلية فهي ما نقله إلينا صحابته من جميع أعماله المتصلة بالعبادات كالصلاة والزكاة أو بغيرها من المعاملات كالبيع والشراء والهبة أو الحرب أو القضاء وغير ذلك . كقول ابن عمر - رضي الله عنهما في هديه - صلي الله عليه وسلم - في الحج : (قدم النبي صلي الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعاً وصلي خلف المقام ركعتين ، ثم خرج إلي الصفا)^(٥) .

(١) التقريب بشرح التدريب ١٨٥/١ .

(٢) انظر : التقييد والايضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ العراقي ٦٦ تحقيق الاستاذ عبدالرحمن عثمان سنة ١٤٠٠هـ . وإذا كان ابن الصلاح قد ذكر أن الخراسانيين عرفوا الموقوف باسم الأثر فهذا اصطلاحهم ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وانظر أيضاً : قواعد التحديث للقاسمي : ٦٦ طبعة الحلبي : تحقيق الاستاذ البيطار .

(٣) كتاب التمني : باب تمني القرآن والعلم .

(٤) صحيح البخاري : كتاب المغازي باب غزوة الفتح .

(٥) صحيح البخاري : كتاب الحج باب من صلي ركعتي الطواف خلف المقام .

وأما السنة التقريرية فهي ما يقع في حضرة النبي - صلي الله عليه وسلم - من أفعال أصحابه أو أقوالهم ، أو يبلغه عنهم فلا ينكر ، بل يسكت مع القدرة علي الإتيكار ، أو تظهر عليه دلائل الرضا والاستبشار ، فيعتبر بهذا الرضا والاقرار صادراً عن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - .

ومن أمثلة السنة التقريرية الفعلية مارواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : (خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً فصلباً ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله - صلي الله عليه وسلم - فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك ، وقال للآخر لك الأجر مرتين) (١) .

ومن السنة التقريرية القولية ما ذكره معاذ بن جبل لما بعثه رسول الله - صلي الله عليه وسلم - إلي اليمن قال : (كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله : قال : فإن لم يكن في كتاب الله ، قال : فبسنة رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله - صلي الله عليه وسلم - ؟ قال : أجتهد رأيي لا آلو ، قال : فضرب رسول الله - صلي الله عليه وسلم - صدره ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله - صلي الله عليه وسلم -) (٢) .

(١) ذكره الصنعاني في سبل السلام : (١٦٨/١ - ١٦٩) وخرجه عن أبي داود والنسائي . طبعة الشعب بتحقيق الدكتور طه الزيني .

(٢) ذكر ابن القيم هذا الحديث في إعلام الموقعين : ٢٢٠/١ - ٢٢١ تحقيق الاستاذ عبد الرحمن الوكيل طبعة دار الكتب الحديثة ودافع عن صحة الحديث ، وحكي عن أبي بكر الخطيب صحته واحتجاج الكافة به ، وذكر أن من رواة الحديث شعبة وقد قال بعض أئمة الحديث : إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يدك به . وقال ابن كثير في مقدمة تفسيره ٣/١ طبعة الحلبي : (وهذا الحديث في المسند والسنة بإسناد جيد) .

السند والمتن :

فأما السند : فمعناه لغة : المعتمد ، وجمعها أسناد^(١) ومعناه اصطلاحاً : الطريق الموصلة إلي المتن ، وهذه الطريق ليست إلا الرواة الذين رووا الحديث وإنما سمي السند عند علماء الحديث بهذا الاسم لأنهم يعتمدونه عليه في قبول الحديث أو رده^(٢) .

المسند : وقد يطلق علي راوي الحديث لفظ المسند بكسر النون - أي راوي الحديث باسناده سواء أكان عنده علم به ، أو ليس له إلا مجرد الرواية كما قال السيوطي^(٣) .

المسند : وأما المسند بفتح النون - فقد ذكر في " تدريب الراوي " أنه علي ثلاثة معان :

الأول : الحديث المضاف إلي النبي - صلي الله عليه وسلم - .

الثاني : الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة أي روه ، فهو اسم مفعول .

الثالث : أن يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدراً كسند الشهاب ومسند الفردوس أي أسانيد أحاديثهما^(٤) .

الإسناد :

وأما الإسناد فمعناه عزو الحديث إلي قائله ورفع له إليه . وقال بعضهم : السند والإسناد بمعنى واحد^(٥) .

(١) راجع المادة لغة في : القاموس المحيط : ٦٢٦/٢ بترتيب الشيخ الطاهر الزاوي .

(٢) انظر : تدريب الراوي للسيوطي : ٤١/١ بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ .

(٣) تدريب الراوي : ٤٣/١ وعلي هذا فالمحدث أرفع من السند وأعلي .

(٤) المصدر السابق : ٤٢/١ .

(٥) المصدر السابق : ٤٢/١ وانظر أيضاً : حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر للشيخ عبد

الله بن حسين السمين : ٤ طبعة مصطفى الحلبي الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

المتن :

معني المتن لغة مأخوذ من الماتنة أي المباعدة في الغاية^(١) لأنه غاية السند ، أو من متنت الكبش : إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها ، فكأن المسند استخراج المتن بسنده أو من المتن وهو ماصلب وارتفع من الأرض لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلي قائله ، أو تمتين القوس أي شدها بالعقب لأن المسند يقوي الحديث بسنده^(٢) .

ومعني المتن اصطلاحاً : الألفاظ التي انتهت إليها غاية الاسناد ، ويعبارة أخرى ما يحمله الحديث من ألفاظ أضيفت إلي النبي - صلي الله عليه وسلم - سواء أكانت أقوالاً ، أو أفعالاً ، أو تقريرات ، أو صفات له - صلي الله عليه وسلم - . ولنذكر حديثاً بسنده كاملاً ليتبين لك الفرق بين الأمرين ، قال الامام مسلم في صحيحه : (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة عن هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي - صلي الله عليه وسلم - قال : (لا يخطب الرجل علي خطبة أخيه ، ولا يسوم علي سوم أخيه ولا تنكح المرأة علي عمتها ولا علي خالتها ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفيء صفحتها^(٣)) ولتنكح فإنما لها ماكتب الله لها)^(٤) .

فهؤلاء الرجال الذين رووا الحديث واحداً عن الآخر عن النبي - صلي الله عليه وسلم - هم الرواة للحديث ، وقد يطلق علي هذه السلسلة السند ، وقد يقال عنها كذلك الاسناد ، وأما الذي انتهى إليه السند من قول أو فعل أو تقرير أو صفة

(١) القاموس المحيط : ٢٠١/٤ - ٢٠١ وفيه المعاني التي ذكرت في النص .

(٢) تدريب الراوي : ٤٢/١ .

(٣) هذا نهي للمرأة الأجنبية أن تسأل الزوج أن يطلق زوجته ليتزوجها وتأخذ مكانها ، وعبر الرسول - صلي الله عليه وسلم - عن ذلك باكتفاء الصفحة أي القاء الاتاء من قولك أكفأت الاتاء :

كبيته وأملته والمراد بالأخت : غيرها سواء كانت أختها من النسب أو أختها في الاسلام .
(٤) صحيح مسلم : كتاب النكاح باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها حديث رقم ٢٧ .

لنبي - صلي الله عليه وسلم - فهو المتن ، وهو في حديثنا تلك الألفاظ الصادرة منه - صلي الله عليه وسلم - .

الحديث القدسي :

الأحاديث القدسية وحي من الله تعالى لرسوله - صلي الله عليه وسلم - يعبر عنها رسول الله - صلي الله عليه وسلم - بلفظه وأسلوبه مع إسناده لها عن ربه وقد تضاف إلي النبي - صلي الله عليه وسلم - لأنه المخبر بها بلفظه عن الله تعالى بخلاف القرآن فإنه لا يضاف إلا إليه تعالى ففي الأحاديث القدسية يقال : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله - صلي الله عليه وسلم - أو قال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - فيما يروي عن ربه عز وجل - والمعني واحد .

والقرآن لا يضاف إلا إلي الله : لأنه وحي من الله باللفظ والمعني في اليقظة ، أما الأحاديث القدسية فقد يلهم معناها رسول الله - صلي الله عليه وسلم - بأي كيفية من كيفية الوحي كرويا النوم ، والإلقاء في الروح ، وعلي لسان الملك . ومن الفروق أيضاً بين القرآن والأحاديث القدسية أن القرآن الكريم معجزة خالدة ، محفوظ من التغيير والتبديل ، متعبد بتلاوته بخلاف الأحاديث القدسية^(١) .

ومن أمثلتها ما رواه عبد الرحمن بن عرف - رضي الله عنه- قال : سمعت رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يقول : قال الله : (أنا الرحمن ، وهي الرحم ، شققت لها اسماً من اسمي ، ومن وصلها وصلته ، ومن قطعها ^{بنته}) .^(٢) أي قطعته .

(١) ذكر القاسمي في قواعد التحديث : ص ٦٥ فروقاً أخرى منها : أن القرآن محرم مسه لمحدث وتلاوته لنحو الجنب ، وروايته بالمعني ، وأنه يتعين في الصلاة ، ويسمي قرآناً ، وبأن كل حرف منه بعشر حسنة وبامتناع بيعه في رواية عند أحمد . وكراهيته عندنا وتسمية الجملة منه آية وسورة وهذا مالا يثبت للأحاديث القدسية .

(٢) أخرجه أبو داود في صلة الرحم . وهذا لفظه ، ورواه الترمذي وقال عنه حديث حسن صحيح وانظر الأحاديث القدسية : ١ / ١١٧ طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٠٠ هـ -

وتتعلق الأحاديث القدسية بالحق سبحانه ، بتبيين عظمته ، أو بإظهار رحمته ، أو بالتنبيه علي سعة ملكه وكثرة عطائه وتحشنا علي فعل الخيرات والتخلق بالأخلاق الحميدة . وامتثال أوامر الله . واجتناب نواهيه^(١) .

(١) انظر : قواعد التحديث للقاسمي : ٦٦ وفيه تفريق بديع بين نور القرآن الذي هو من ذات الحق سبحانه ، ونور الحديث القدسي الذي انشقق من روحه صلى الله عليه وسلم ، ونور الحديث النبوي الذي من ذاته صلى الله عليه وسلم علي لسان العارف بالله نجم العرفان الدباغ .